اطلع على بعض الأمور الإدارية خلال اجتماعه برئاسة الغانم

مكتب مجلس الأمة أقر تشكيل فريق الأولويات

عقد مكتب المجلس اجتماعه برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق على الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس يعقوب عبد المحسن الصانع في تصريح صحافي أن مكتب المجلس أقر تشكيل فريق الأولويات والذي يتكون من الأعضاء د. علي العمير ود. عبد الكريم الكندري و سعود نشمي الحريجي وراكان النصف وعبد الله التميمي.

وأضاف الصانع انه تم بحث آخر التطورات بشأن المبنى الجديد للسادة الأعضاء.

وأوضح الصانع أن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنه.

جانب من اجتماع مكتب مجلس الأمة

أكد ضرورة عدم وضع حد أقصى للأبناء

عسكري يطالب بزيادة علاوة الأولاد إلى 100 دينار

قدم النائب عسكر العنزي اقتراح بقانون يطالب فيه برفع زيادة العلاوة الاجتماعية للأولاد من 50 الى 100 دينار بدون حد أقصى لعدد الأولاد، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

- بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.

- وعلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شان الخدمات المدنية والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيع العمل في الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له.

وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شان نظام الخدمة المدنية.

- وعلى المرسوم بقانون رقم «14» لسنة 1992م بمنح المواطنين زيادة في العلاة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

«مادة أولى»

يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992م - المشار اليه - النص الآتي: يصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن اولادهم بواقع مائة دينار شهريا عن كل ولد، دون حد اقصى من الاولاد، ويصدر ديوان الخدمة المدنية الضوابط اللازمة لتطبيق احكام هذه المادة والمادة السابقة.

«مادة ثانية»: تأخذ الزيادة في العلاوة الاجتماعية للاطفال حكم المرتب فتصرف كاملة.

«مادة ثالثة»: تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

«مادة رابعة»: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

«مادة خامسة»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون من تاريخ صدوره من مجلس الامة. وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي: مجلس الامة الذي قضت المحكمة الدستورية في 16 يونيو 2013 ببطلانه كان قد اصدر قانونا بزيادة علاوة الاولاد من 50 إلى 75 دينارا، وبالرغم من مرور عدة أشهر على صدور القانون إلا أن الحكومة لم تنفذه ولم تنشره في الجريدة الرسمية بحجة انه تم ابطال المجلس قبل أن يصادق سمو الأمير على القوانين التي صدرت في أواخر أيام المجلس المبطل 2 ومنها قانون زيادة علاوة الاولاد من 50 إلى 75. ولما كانت الدولة هي المسؤولة عن رعاية المواطنين وتوفير جميع سبل العيش الكريم، ونظرا لأن الإنسان هو اللبنة الأولى لصلاح المجتمع وتهذيبه والاعتناء بالأطفال من الصغر ومعاونة رب الأسرة على رعايتهم وحسن تربيتهم وسيكفل لنا مجتمعا قويا مبنيا على أساس سليم. ونظرا للارتفاع الشديد في الأسعار وغلاء المعيشة وعجز المواطن عن توفير بعض احتياجاته، لذا فقد اعيد تقديم هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة بحيث تصبح علاوة الأولاد 100 دينار شهريا بدلا من الـ 50 دينار المعمول بها حاليا وبدلا من الـ 75 دينار التي اقرها المجلس المبطل 2. وستساهم هذه الزيادة في تخفيف الضغط على كاهل رب الأسرة وتمكين رب الأسرة من مواجهة الغلاء الفاحش الذي تعانيه الكويت وتوفير جميع مستلزمات الأطفال من مأكل ومشرب وملبس وسيناء، كما أن مبلغ الـ 50 دينارا المعمول به حاليا لم يعد كافيا لتوفير تلك المستلزمات ولا يمكن لرب الأسرة إن يغطي كل ما يحتاجه الطفل بمبلغ 100 دينار أيضا.

عسكر العنزي

■ لا بد من العمل على تخفيف الضغط عن كاهل رب الأسرة وتمكينه من مواجهة الغلاء الفاحش

سأل وزير الصحة عن مشروع الأمن الغذائي

النصف: هل يحق لهيئة البيئة فرض رسوم جمركية على المواد الكيماوية؟

وجه النائب راكان النصف سؤالين إلى وزير المالية الشيخ سالم العبد العزيز حول فرض رسوم الافراج الجمركي، وإلى وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله حول الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، وجاء في نص السؤالين ما يلي:

يرجى التكرم بتوجيه السؤال التالي الى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير المالية عن فرض رسوم الإفراج الجمركي:

يرجى تزويدي بالاتي:

1 - هل تعاونت الهيئة العامة للبيئة مع أي من الجهات الحكومية العلمية المتخصصة أو قامت بمخاطبتها، مثل جامعة الكويت أو معهد الكويت للأبحاث العلمية أو أي جهة أخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى موافاتي بجميع المراسلات.

2 - هل الشركة التي تم تأهيلها للفحص لديها مختبر داخل دولة الكويت؟ وهل يوجد من عمالتها عمالة فنية مختصة بفحص المواد الكيماوية؟ يرجى موافاتي بكشف العمالة وعنوان مختبر الشركة.

3 - يرجى موافاتي بالمواد التي تم تطبيق القرار عليها و المواد التي سيتم الفحص عليها الآن؟ و ما هي الأسباب التي أدت الى تقليص قائمة المواد؟

4 - كيف تم احتساب الرسوم؟ و هل تم تخفيضها؟ و هل تحسب على الشحنة أم على الحاوية؟ و ما هي الأسباب لذلك؟

5 - ما هي المعايير العلمية التي استندت عليها الهيئة العامة للبيئة في وضع قوائم المواد الكيماوية المراد فحصها؟

6 - لماذا قامت الهيئة العامة للبيئة بإلغاء الرسوم عن مادتي الرمل و نشارة الخشب؟ علما انه تم فرض الرسوم عليها؟ و هل تعتبر هاتين المادتين من المواد الكيماوية؟

7 - هل يحق للهيئة العامة للبيئة أن تفرض رسوم جمركية على المواد الكيماوية المستوردة دون الرجوع للجهات المعنية المختصة؟ خصوصا أن رفع الرسوم قد يؤثر على مستويات الأسعار و التضخم عموما مما يلحق بالأذى على المستهلك؟

8 - هل سيتم رد المبالغ لمستوردي المواد التي أعفيت لاحقا من الرسوم مثل نشارة الخشب و الرمل؟

وجاء في سؤال النصف إلى وزير الصحة ما يلي: يرجى تزويدي بالاتي:

1 - أرجو تزويدي بتصور أو إستراتيجية المتبعة من قبل هيئة الزراعة لمشروع الأمن الغذائي؟

أ- ما هي احتياجات الكويت من الغذاء خلال السنوات الخمس القادمة. أرجو تزويدي بجداول كميات متوقع استهلاكها خلال السنوات القادمة في الكويت شاملة « اللحوم و الدواجن و البيض و حليب»

2 - ما هي عدد الحيازات التي تم توزيعها خلال السنوات الأربع الماضية؟ أرجو تزويدي بالأنشطة لكل حيازة و المساحة و الضمانات و المواقع؟

3 - كم هو الإنتاج المتوقع من تلك الحيازات؟ أرجو تزويدي بتفاصيل كل نشاط و متوقع الإنتاج و نسبة الإنتاج المحلي مقابل الاستهلاك المحلي؟

4 - ما هي شروط التنازل عن الحيازات؟ و كم هي عدد السنين المسموح بها قبل التنازل و هل تم تقليل فترة السماح للتنازل و لماذا؟ أرجو تزويدي بكافة التعديلات على شروط التنازل.

5 - هل يوجد اشتراطات لكل حيازات بإنتاج كم معين من الغذاء سواء« حليب، لحوم، بيض»؟ أرجو تزويدي باشتراطات إن وجد و آلية المراقبة لكل قطاع. إن لم تجد الهيئة أي اشتراطات لكل حيازة بإنتاج حد ادنى كيف سيساهم صاحب الحيازة بالأمن الغذائي؟

6 - هل تم سحب حيازات من قبل مزارعين غير جادين؟ أرجو تزويدي بعدد الحيازات المسحوبة و سبب إلغاء التعاقد و تاريخ إلغاء التعاقد و موقع الحيازة و النشاط المخصص.

7 - ما هو إنتاج الكويت المحلي الحالي من اللحوم و دواجن و بيض من قبل حيازات الممنوحة من قبل الهيئة خلال السنوات الأربع الماضية؟ أرجو تزويدي بأسماء الحيازات.

8 - هل يوجد أي اشتراطات بيئية لتلك الأنشطة التي تعكف هيئة الزراعة القيام بها؟ أرجو تزويدي باشتراطات البيئية لكل نشاط من أنشطة الحيازة، و هل تم التنسيق مع هيئة البيئة؟ أرجو تزويدي بالمرسلات إن وجد.

9 - هل يوجد خطة لتصنيع أي من الإنتاج الحيواني أو الحليب؟ أرجو تزويدي بخطط التصنيع إن وجد؟ و هل يوجد قسائم مخصصة لعمليات التصنيع؟ أرجو تزويدي بأماكن القسائم المخصصة للتصنيع إن وجد و ما هي آلية توزيع القسائم الصناعية المخصصة للإنتاج الحيواني أو الحليب.

راكان النصف

■ ما هي احتياجات الكويت من الغذاء خلال السنوات الخمس القادمة وهل يمكن تأمينها؟

القرارات موجودة لكنها لا تنفذ ولا يحاسب من تخاذلوا عن تطبيقها

الكندري: حل الأزمة الإسكانية يحتاج 30 عاما .. والمساءلة قادمة لا محالة

اكد النائب فيصل الكندري ان الازمة الاسكانية تبدو من الوهلة الاولى للمشرعين والمواطنين انها ازمة مفتعلة متسائلا: كيف يكون هناك قوانين مصدقة وجاهزة ولا يتم تنفيذها على ارض الواقع ثم لا يتم اساسا محاسبة من تخاذلوا في تطبيقها وتنفيذها.

وقال الكندري في تصريح صحافي ان عدد الطلبات الإسكانية سيصل الى الرقم 174 الفا في العام 2020 اي بعد 7 سنوات ولو فرضنا بأن معدل توزيع القسائم والمنازل سنويا بمعدل 5800 كما هو متوقع من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية فاننا نحتاج الى 30 عاما لأنهاء عدد الطلبات الاسكانية الحالية دون الاخذ بالاعتبار الطلبات الاسكانية الجديدة!

وقال ان الطلبات الإسكانية الجديدة والمتوقعة خلال السنوات المقبلة تؤدي الى كارثة بمعنى الكلمة لا سيما اذا ماعرفنا ان الحكومات المتتالية في البلاد قد وقفت موقف المتفرج من الازمة بل والمصيبة الكبرى هي عدم تطبيقها لقوانين وقرارات سبق وان اتخذت مشيرا الى ان اكثر القرارات مرارة هو القانون 8/2008 في مادته الرابعة التي نصت على التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية باستصلاح اراضي لـ100 الف وحدة سكنية حيث صدر هذا القانون في 14 فبراير 2008.

واشار الى ان تخاذل الحكومة في تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات ادى الى استهتارها ايضا في تنفيذ القانون 47/1993 في المادة 17 الناصة على ان تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية الاسكانية الى مستحقيها خلال 5 سنوات واعطت مهلة 8 سنوات من بدء سريان القانون. وذكر ان الحكومات المتعاقبة لم تتقدم وتسرع كثيرا فيما يخص اعطاء اولوية للاسكان ولم تقم بالاساس بتنفيذ وعودها ورغم وود مخططات ثلاث مدن الى الان فهي تقف عاجزة عن التنفيذ ومنها مدينة الخيران التي يفترض ان تضم 32 الف وحدة سكنية والصبية 25 الف وحدة سكنية بالاضافة الى المطلاع والتي تضم 22 الف وحدة سكنية، وكل هذه المدن يتباهى بها الوزراء المتعاقبون لان تنفيذها فقط كان على الورق دون وجودها اصلا في ارض الواقع حتى الان.

وذهب الكندري الى مشروع اخر لا يقل اهمية عن المشاريع الاسكانية القائمة وهو مشروع البيوت منخفضة التكاليف والتي لم تجد الحكومة اليه طريق الى الان للتنفيذ رغم وجود مرسوم ضرورة في العام 2012 نص على اقامته حاله حال الشركات المساهمة التي لم تنفذ هي الاخرى الى الان!

وطرح الكندري عدد من الحلول اهمها فتح باب المنافسة امام الشركات للتقدم في طلباتها لاستصلاح الاراضي وانشاء البنية التحتية والمرافق والمنازل والقسائم على الشكل الحديث وفي عدد من مناطق الكويت على ان تعطى المواقع لعدة شركات للعمل وبدء المنافسة الفعلية بينهما مع تحديد مبدأ الثواب والعقاب تحت اشراف الهيئات الرقابية والمحاسبية في البلاد.

كما اكد الكندري ان الحل القائم للازمة الاسكانية الحالية هو تحرير اكبر مساحة ممكنة من خريطة الدولة ومنحها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية مع اعطاء مدة زمنية لاتتعدى الـ6 اشهر للمؤسسة بعد تسلمها للارض ان تسلمها الى الشركات المختصة في الاستصلاح بالتنسيق مع الجهات الرقابية على ان ترفع تقريرها لمجلسي الوزراء والامة اذا كانت هناك عراقيل فعلية سببها الدورة المستندية.

واشار الى ان الشركات الاسكانية المساهمة والتي انشئت بالمرسوم الاميري يتطلب فتح باب الاستثمار على مصراعيه بالنسب المحددة وكذلك اعطاء الدور الكامل لشركات القطاع الخاص في المساهمة باستصلاح الاراضي وانشاء وانجاز المدن الاسكانية الكبرى وفق مبدأ المنافسة والجودة مستدركا بأن فتح المجال للمستثمر والقطاع الخاص يتطلب بالضرورة تذليل العقبات امام كل المشاكل والصعاب والعراقيل التي تواجهما.

واكد ان مجلس الامة وضع نفسه في موقف محرج جدا بعد ان انتهى استبيانه الى ان تكون اولوية الاسكان مدخلا لانهاء ازمات المواطن مما يتطلب تظافر كافة الجهود للوصول الى حلول سريعة وعاجلة لانهاء الازمة الاسكانية مشيرا الى ان المطلوب قانون سهل التطبيق يُعد بواسطة لجنة برلمانية اسكانية مؤقتة يكون شغلها الشاغل الانتهاء من قانون اسكاني يضم جميع البنود سهلة التطبيق دون تعقيدات بيروقراطية مشددا على ضرورة عقوبات للجهات التي تعرقل تنفيذ المشاريع الاسكانية.

ولفت الى ان من الحلول التي يجب ان يتضمنها قانون اسكاني شامل جديد هو الغاء الرقابه السابقه على المشاريع الاسكانيه لضمان سرعة تنفيذها مع بقاء الرقابة اللاحقة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب

وانهى الكندري تصريحة قائلاً «الازمة الاسكانية متشعبة وليست بهذه السهولة التي يتوقعها البعض وللأسف الحكومة متهاونة في تنفيذ الحلول لذلك نجد انفسنا امام قسمنا الذي قسمناه بخدمة الشعب والوطن مجبرين على تقديم كل الحلول اللازمة والتشريعات التي تطبق وعلى الحكومة تنفيذها وإلا فان المساءلة السياسية قادمة لا محال» موضحا الى ان الهدف من المساءلة توضيح الصورة كاملة امام الشعب الكويتي بأن المتخاذلين هم من سنسميهم وقتها!.

فيصل الكندري

■ الطلبات الجديدة والمتوقعة خلال السنوات المقبلة تؤدي إلى كارثة بمعنى الكلمة

■ الحكومات المتعاقبة تقف عاجزة ولم تقم بتنفيذ وعودها رغم وجود مخططات لـ3 مدن

أشاد بحرص المبارك على مد يد التعاون مع المؤسسة التشريعية

الحويلة: اجتماع صاحب السمو برئيسي السلطتين بداية مبشرة لدور الانعقاد الجديد

ثمن النائب د.محمد الحويلة اجتماع سمو الأمير برئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية وتأكيد سموه على ضرورة التعاون بين المجلس والحكومة، وقال الحويلة أن هذا اللقاء هو خير تمهيد لبداية مبشرة لدور انعقاد جديد نتمنى ان يكون نقطة فاصلة في تاريخ المؤسسة التشريعية وبداية لمرحلة جديدة عنوانها العمل والإنجاز والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

كما أشاد الحويلة بجهود وحرص سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على مد يد التعاون مع المؤسسة التشريعية من أجل معالجة قضايا المواطنين وتحقيق الاهداف المنشودة نحو تنمية شاملة مستدامة بما يعود بالخير على المواطن والمواطنين، في الوقت ذاته دعا الحويلة الحكومة بجميع وزرائها ومن ثم إخوانه النواب إلى الاستجابة لدعوة سمو الأمير الذي أطلقها خلال اللقاء الاستثنائي الذي تراسه أمس الأول بحضور رئيس السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأكد أن الوزراء مطالبون بالعمل الجاد والتخطيط الاستراتيجي وبالتعاون مع المجلس، متمنيًا أن يتسم دور الانعقاد القادم بالهدوء والسعي الجاد لحل قضايا الوطن والمواطنين، والنهوض ببلدنا وانتشاله من الوضع المتذبذب وحالة عدم الاستقرار السياسي التي عشناها خلال السنوات الأخيرة التي أرهقت البلاد، مشددًا على ضرورة أن تتوحد جميع الجهود والطاقات لتنفيذ مشروع الإصلاح الشامل وإطلاق عجلة التنمية المستدامة.

محمد الحويلة

الحكومة مطالبة بتقديم خطة عمل واضحة

العازمي: نثمن مبادرة الأمير لخلق التعاون بين المجلس والحكومة

ثمن النائب حمدان العازمي مبادرة صاحب السمو أمير البلاد بالاجتماع برئيسي السلطتين التشريعيه والتنفيذية، فضلا عن أعضاء مجلس الامة والتي تمثل باب التعاون بين السلطتين، لإنجاز المأمول عليهما في تنمية البلاد.

وقال العازمي، إن توجيهات صاحب السمو الامير تمثل خير بذرة للتعاون بين السلطتين وتادية واجبهما على أكمل وجه، مشددا على أن الحكومة مطالبة بتقديم خطة عمل واضحة للمجلس والعمل بناء على إنجاز هذه الخطة بعمل دؤوب وجاد دون التاخر أو إهدار للوقت.

واشار العازمي إلى أن أولويات المواطن ستكون على رأس أعمال المجلس والحكومة عليها تنفيذ البرامج الخاصة بمعالجة القضايا التي تهم المواطن ومنها القضية الاسكانية والصحية والتعليم، مبينا أهمية رسم الخطط الحكومية بناء على هذه المسطرة. ولفت العازمي إلى ان التعاون من أعضاء المجلس للحكومة متواجد لتحقيق المشاريع، فضلا عن كون الرقابة متواجدة وستكون المحاسبة للوزراء المقصرين داخل مجلس الامة، فعلى أعضاء الحكومة الالتزام باللوائح والنظم في العمل والسير بالخطط الواضحة وعدم التقصير في تنفيذ الاعمال المناطة بهم. ودعا العازمي رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى أهمية تقييم أعضاء فريقه بين الحين والآخر، لمعرفة الخلل والتقصير ان حدث من الاشخاص، مشيرا إلى ان الحكومة مطالبة في إنجاز الكثير من المشاريع والتي ستكون خير برهان على جدية الفريق الحكومي في العمل من عدمه.

للمساهمة في تخفيف الزحام عن الطلبة بكيفان

الحمدان يقترح نقل كلية الشريعة

قدم النائب حمود الحمدان اقتراحا لنقل كلية الشريعة والدراسات الاسلامية من منطقة كيفان بسبب الازدحام الشديد، وجاء نص الاقتراح كالتالي:

نظراً للزحام الشديد الذي لوحظ مع بداية العام الدراسي الجديد حول كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في منطقة كيفان، ومساهمة في تخفيف الزحام على الطلاب وعلى أهالي منطقة كيفان.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر:

«نقل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -مؤقتا- إلى حين الانتهاء من أعمال الصيانة والترميم، إلى إحدى المدارس الحكومية أو المباني المخصصة للجامعات الخاصة، وتهيئتها لما يلزم لاستقبال طلبة الكلية، بحيث تكون مدرسة للطلاب الكلية وأخرى لطالباتها».